دور الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني: العالم العربي أنموذجا.

د. لزهر وناسي - جامعة باتنة1.
أ. أقضي محمد الشريف - جامعة باتنة1.

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بتحليل إشكالية إرساء وترسيخ القيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي في ظل تحديات العولمة، حيث يؤكد الواقع العربي عدم قدرة الأقطار العربية على تفعيل هذه القيم العولمية إلى ممارسات ميدانية، نظرا لجملة من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تعميق أزمات بناء الدولة العربية، نتيجة للتراكمات التاريخية والأيديولوجية والاقتصادية والسوسيو ثقافية، والتي حالت دون بناء دولة المؤسسات الضامنة للممارسة الديمقراطية والمستجيبة لمطلب الكرامة الإنسانية.

Abstract

This study was performed in order to analyse the issue of settling and establishing the democracy values as a preamble to achieve the human security in the Arab World in the light of the globalization challenges, it is obvious that the Arab reality shows the incapacity of the arab countries to translate these globalization values into field acts due to a sum of local territorial and international challenges, consisting of crises in building the Arab state as a result of historical, ideological, economical and sociocultural accumulations, which prevented building the state institutions granting the democratic practice as responds to the human dignity call.

مقدمة

تعتبر الديمقراطية والأمن الإنساني مفاهيم معيارية تندرج ضمن الإفرازات النظرية للعولمة القيمية الهادفة لبناء مقاربات غربية منمّطة وذات صفة كونية، مثلت أهم ملامح التطور في حقل الدراسات الأمنية والسياسية، المتميزة بالتدفقات المعرفية الجديدة، الهادفة لإعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على مستوى العلاقات الدولية المتشابكة، والمتسمة بتنامي تدفقات

متسارعة لفواعل جدد تعاظم دورها ضمن تفاعلات السياسة العالمية، مما قلص من الوظائف التقليدية للدولة القومية.

هذا ما جعل مختلف الدول على المحك، سيما دول العالم العربي التي تأثرت بعولمة قيم الديمقراطية والأمن الإنساني، في ظل تدهور أوضاعها الداخلية بسبب هشاشة بناء دولة ما بعد الإستعمار، وعدم وجود قواعد مرسّخة لإنتقال وممارسة السلطة، وهو الوضع الذي أدى إلى خلق مقاربات وعمليات منتجة لتغيرات معيارية ونسقية في الدول العربية، ومتوافقة تماما مع المسعى القيمي للعولمة النيوليبرالية.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة، وإختبار هذه القيم والمفاهيم الغربية في العالم العربي، أي مقاربة دور القيم الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني عربيا، من خلال محاولة إسقاط النظريات والمفاهيم الغربية حول معايير الديمقراطية والأمن الإنساني على الواقع العربي، وإبراز مدى تفعيل الدول العربية لهذه المعايير من خلال بلورة توجه ينطلق من الخصوصية العربية ويعتمد على الذات لمواجهة مخاطر العولمة والتكيف الإيجابي معها، وذلك من خلال تفعيل مبادئ الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني.

إنطلاقا من هذه الفكرة نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة أقطار العالم العربي على إرساء الديمقراطية من أجل تحقيق الأمن الإنساني في ظل تحديات العولمة؟

لفحص هذه الإشكالية سيتم اختبار الفرضيات الآتية:

- إن تبني الديمقراطية من طرف الدول العربية، قد يتعارض مع مصالح قوى ومؤسسات العولمة، التي يفترض نظريا أنها تؤثر في إتجاه دعم الخيار الديمقراطي في المنطقة العربية.

- يشكّل الأمن الإنساني الحلقة المفقودة في مسار بناء الدولة العربية الحديثة، مما يجعل من الديمقراطية أداة للوقاية من مخاطر العولمة وتفعيل مضامين الأمن الإنساني.

- الديمقراطية في العالم العربي ليست نتاج لديناميات داخلية، وإنما نتاج لحركيات خارجية وسياسات عالمية تشكل تهديدا للأمن الإنساني في ظل العولمة القيمية.

أولا: في مفهوم الديمقراطية:

إن مصطلح الديمقراطية "Democracy " مشتق أو مكون من الكلمتين في اللغة اليونانية القديمة "Demos " وتعني الشعب "Cratos" وتعني السلطة أو الحكم، من هاتين الكلمتين فإن الديمقراطية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب، وجيء بهذا المفهوم تمييزا لهذا النوع من الحكم القائم على الفردية أو الأقلية[1]، فالديمقراطية الإغريقية كانت ديمقراطية مباشرة ولم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية التي كانت مقتصرة على بعض الأفراد فقط، حيث لا يعتبر العبيد مواطنين لهم الحق في التصويت في الشؤون العامة.[2]

وبوجه عام، تطورت الديمقراطية الغربية تاريخيا، ومرت بمحطات حاسمة، وتوسع خلال هذا التطور مفاهيم الشعب، الأمة، الفرد، وانتقل الإنتماء الأساسي قانونيا من العقيدة إلى المواطنة Citizenship كجزء من الأمة.

يتبنى معجم بلاكويل للعلوم السياسية مفهوم الديمقراطية مفاده أنها: " نظام سياسي واجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة Country وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"[3]، أي أن الديمقراطية مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول الحرية ولكنها تضمن أيضا مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية والحريات الفردية، وفي هذا الصدد يشير التعريف الذي وضعته "دار الحرية" "Freedom House" للديمقراطية، إلى ثلاثة عناصر في مفهوم الديمقراطية، تتمثل في الحقوق السياسية، الحقوق المدنية، والضوابط المأسسة [4].

ويعرفها "علي خليفة الكواري" بقوله: "إن الديمقراطية المعاصرة منهج لإتخاذ القرارات الهامة من قبل الملتزمين بها، وقد تمكنت الديمقراطية

المعاصرة من تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شبهة العقيدة، حيث غدت منهاجا عمليا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الإعتبار، ومراعاة مرحلة الممارسات الديمقراطية والنتائج المطلوبة تحقيقها من نتائج الحكم"[5].

فالديمقراطية ليست وصفة جاهزة لحل مشكلة الإستبداد والظلم، بقدر ما هي عملية اجتماعية تتطلب العمل الدائم والمستمر للإستجابة للمطالب الاجتماعية، فالديمقراطية كثورة سياسية واجتماعية وفكرية لم تأت إعتباطا، بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت، [6]تخللتها مسارات متقاطعة من أجل الحفاظ على سلمية الممارسة الديمقراطية وإستقرار النظام السياسي من خلال إعطاء دور فاعل للمؤسسات السياسية في إرساء سلام دائم وتنافس سلمي على السلطة بعيدا عن أشكال العنف ومخاطر الإستيلاء على السلطة بالوسائل القسرية المهددة لبقاء الدول والمجتمعات[7].

ويتفق علماء السياسة على إعتبار الديمقراطية تجربة إنسانية في صياغة نظم الحكم وتنظيم العلاقات الاجتماعية وفق مجموعة مبادئ أو مقومات تجعلها فلسفة بذاتها، فهي منظومة من القيم Values ترتكز على بعض المقوّمات الأساسية التي تحميها جملة من الضمانات المؤسسية والقانونية التي تعطي للأفراد الضمانات اللازمة للتحرك حيث أن جوهر الديمقراطية يقوم على الممارسة الحرة للحقوق التي يضمنها القانون وتحميها إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية[8] في ظل دولة القانون الخاضعة للمساءلة الشعبية ومشاركة واسعة لجميع القوى السياسية في العملية السياسية، بطريقة تؤدي إلى تحقيق تطلّعات المواطنين لمطلب العدالة الاجتماعية ومجابهة أنماط الفساد والإستيلاء القسري على السلطة، وفسح المجال للتنافس السياسي السلمي بعيدا عن تهديدات المسار الديمقراطي[9].

ثانيا: المقاربات النظرية للأمن الإنساني.

نظرا للقصور الذي كانت تعاني منه المقاربات التقليدية والموسّعة في فهم وتفسير القضايا الأمنية في فترة الحرب البادرة، إتجهت المنظمات الدولية،

وبعض الدول الفاعلة في السياسة العالمية، ومختلف المنظرين إلى البحث عن أطر نظرية جديدة قادرة على فهم القضايا الأمنية في ظل العولمة، ومن أهم هذه المفاهيم المتطورة والجديدة، نجد مقاربة الأمن الإنساني، الذي إحتلت صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة على حد سواء.

شكل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، الوثيقة الأساسية التي إعتمدت مقاربة الأمن الإنساني، وأعطت للمفهوم صفة العالمية، وقد عالج هذا التقرير أنماط التهديدات التي تواجه العالم اليوم، والتي تعرقل التنمية، وحسب التقرير، فإن الأمن الإنساني يعني ركيزتين أساسيتين هما: الوقاية من الحاجة والتحرر من الخوف، كما حدد سبع متغيرات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني، مع ضرورة التلازم بين الأمن في جانبه الجسدي للفرد عن طريق حمايته من أي تهديد يمثل خطرا على حياته، وشقه المادي في حماية الإنسان من الفقر.[10] وبشكل أهم، فإن التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام1997، فرق بين ما كان يعتبر سابقا الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنساني، ورسمت حدود فاصلة بين الفقرPoverty (دولار واحد) أو أقل في اليوم، والفقر الإنساني (الأمية، عدم الرعاية الصحية ...) فالفقر والفقر الإنساني غالبا ما يكونان مرتبطين ببعضهما الآخر، وهتان الخاصيتان للفقر مرتبطتان تماما بالناحيتين الكمّية والنوعية للأمن الإنساني، هذا الأخير الذي يستغرق جهدا وعملا دؤوبا من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، لأن الفقر واللاّمساواة يشكلان أهم تهديدات الأمن الإنساني محليا وإقليميا ودوليا.[11]

قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 2000، تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقديم مشروع الألفية، حيث يرى **عنان** أن الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلّح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيدGood governanc ، والحق في الحصول على فرصة التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن لكل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ إحتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة نحو التقليل من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق

التحرر من الحاجة والخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، من الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي.(12)

تعرف لجنة الأمن الإنساني عام 2003، أن أمن الإنسان هو الحماية الجوهرية لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لمتطلباته، فالأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل أساس الحياة من خلال حماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، كما يعني إستخدام العمليات التي تبنى على تطلعات الناس، من خلال إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية التي تمنح للأفراد مقومات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة، فالأمن الإنساني مفهوم دينامي.(13)

كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 للأمن الإنساني بأنه: " يتمثل في التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض له حياة الفرد وحريته" ووفق هذا التعريف فالحرية هي محور الفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أو خارجية، حيث تتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل وهي: الشدة، المدى إتساع النطاق، الإمتداد الزمني.(14)

تعرف لجنة الأمن الإنساني عام 2003، أن أمن الإنسان هو الحماية الجوهرية لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لمتطلباته، فالأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل أساس الحياة من خلال حماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، كما يعني إستخدام العمليات التي تبنى على تطلعات الناس، من خلال إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية التي تمنح للأفراد مقومات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة، فالأمن الإنساني مفهوم دينامي.(15)

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 فاعتبرالأمن الإنساني بأنه: " يتمثل في التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض له حياة الفرد وحريته" ووفق هذا التعريف فالحرية هي محور الفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أو خارجية، حيث تتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل وهي: الشدة، المدى إتساع النطاق، الإمتداد الزمني.(16)

طرحت كندا الأمن الإنساني كإحدى أولويات أجندتها الأمنية في سياستها الخارجية، وذلك من خلال تحديد خمسة محاور أساسية تشكل أولويات كندا لتحقيق الأمن الإنساني، وتتمثل في: حماية المدنيين، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، والعمل على منع النزاعات، وكذا إيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة وتحقيق الأمن.(17)

جدول رقم (2): مقارنة بين المقاربة الأممية والمقاربة الكندية للأمن الإنساني.

مقاربة الحكومة الكندية	مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
الأولوية للفرد لكن أمن الدولة ضروري	الأولوية للفرد	الأمن لمن ؟
أمن الفرد والدولة	السلامة الشخصية، الرفاه، الحرية الفردية	ماهي قيم الأمن؟
العنف المباشر على المستويات: الوطنية والمجتمعية والدولية والعالمية	التركيز على العنف غير المباشر خاصة العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية	ما هي تهديدات الأمن؟
تعزيز التنمية السياسية، الحوكمة العالمية، استخذام القوة الجماعية.	تعزيز التنمية البشرية، الإستدامة، الديمقراطية المشاركتية على المستوى العالمي	ما هي أهدف الأمن؟

Kanti Bajpai "the idea of human security, "accessed: 28/10/2015.

https://www.researchgate.net/profile/Kanti_Bajpai/publication/2509

من جانب آخر قدمت اليابان تصور عميق للأمن الإنساني يتلاءم مع توجهات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إذ تقوم هذه الرؤية على كافة العناصر التي تهدد البقاء وإشكاليات الكرامة الإنسانية كالتهديدات الإيكولوجية وإنتهاك الحريات الأساسية وأنماط الجريمة المتطورة، إضافة لقضايا الهجرة

والفقر وتفشي مختلف الآفات المزمنة، ورغم تركيز اليابان على الأبعاد الشاملة للأمن الإنساني، إلا أنها ركزت في سياستها الخارجية على البعد التنموي بطابعه الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال دورها في إنشاء هيئة صندوق الأمن الإنساني العالمي[18].

ثالثا: الترابط المفاهيمي بين الديمقراطية والأمن الإنساني.

- الديمقراطية والأمن Democracy and Security.

يعد موضوع العلاقة بين الديمقراطية والأمن من المواضيع المثيرة للجدل على المستوى الأكاديمي، حول العديد من جوانبه القانونية والسياسية والأمنية بوجه عام.

هناك علاقة إرتباط واضحة بين الأمن بمفهومه الواسع والديمقراطية إلى الحد الذي يرى فيه بعض المحللين أنه لا ديمقراطية بغير أمن ولا أمن بغير الديمقراطية، حيث أن تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة له متطلبات أمنية معينة لابد من توافرها حتى يتيسر عمل آليات الديمقراطية في المجتمع، من ناحية أخرى فإن الأمن لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديمقراطية ناضجة يلتزم بها الجميع بأحكام القانون provisions of the law.[19]

تطرح الليبرالية البنيوية مسألة العلاقة بين الديمقراطية والأمن في سياق ما يصطلح عليه بالسلام الديمقراطي Democratic Peace ، المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له، وقد إقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات "Micheal Doyle " و"Bruce Russet " من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في تحقيق الأمن.[20]

فالديمقراطية من منظور الأمن يجب أن تكون منهجا ضروريا للتعايش والممارسة الدستورية والقانونية المضمونة لمبادئ سيادة القانون وتداول السلطة وضمان الحقوق والحريات العامة كما أن إفراغ مضمون الديمقراطية وتهميش القوى السياسية يؤدي إلى الحروب وتقويض أركان المجتمع.[21]

تتجسد العلاقة بين الديمقراطية والأمن من خلال الأبعاد التالية: [22]

- **البعد الدستوري:** constitutional dimensionدساتير النظم السياسية الديمقراطية تتضمن تحديدا واضحا للعلاقة بين السلطات، ويدخل في هذا الإطار الوظيفية الأمنية.

- **البعد السياسي الوظيفي:** political dimension تحتاج مؤسسات النظام الديمقراطي إلى بيئة آمنة ومستقرة لكي تقوم بأدوارها.

- **البعد الإنساني** human dimension: يهدف كل من الأمن والديمقراطية إلى الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها.

- **البعد العالمي:** global dimensionهناك تداخل واضح بين العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم، ومن ثمة تأثيرها على العملية الديمقراطية بمعنى أن الممارسة الديمقراطية محليا تستند إلى توافر نوع من الأمن على المستوى الدولي.

من جهة أخرى، تعتقد المدرسة الليبرالية بوجه عام أن النظم الديمقراطية توفر أرضا خصبة لتحقيق الأمن على المستوى القطري والعالمي، حيث يشهد التاريخ أنه لم تدخل دولتان ديمقراطيتان في الحرب، بسبب إعتبار المسؤولية تجاه الشعب مسألة أساسية للغاية في الأنظمة الديمقراطية، بحيث لا تسمح للشعوب في ظل هذه الأنظمة لحكامها بالتدخل في حروب مع دولة ديمقراطية أخرى، كما أن الحكام المنتخبون بآلية ديمقراطية يجدون من الصعوبة الدخول في الصراعات العنيفة أو اللاأمن، نظرا لإستيعابهم دروس التاريخ الذي يربط بين الديمقراطية وتحقيق الأمن في كل أبعاده.[23]

إن العلاقة بين الأمن والديمقراطية في غالبيتها علاقة طردية، حيث كلما زادت الديمقراطية تزايد الأمن داخل المجتمع بنفس القوة والإتجاه، وكلما قلت درجة الديمقراطية يختل الأمن وتنتشر الفوضى داخل المجتمع، وتنهار الحقوق والحريات، كما أن الأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية وتعزيزها، حيث يتطلب تطبيق الديمقراطية وجود نظام أمني يعمل في ظل الشرعية الدستورية والقانونية، وإذا كانت الديمقراطية هي الهدف فإن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل يعد أهم آليات ترسيخ الديمقراطية في المجتمع والحفاظ

على إستمرارها، حيث يعتبر الأمن حامي للديمقراطية وليس مهددا لها إلا في الأنظمة التسلطية والشمولية.[24]

نستشف من خلال ما تم طرحه، أن الديمقراطية تتوفر على مجموعة ميكانيزمات توفر آلية سلمية لتحقيق الأمن على كافة الأصعدة، كما أن الديمقراطية تتطلب توفر بيئة أمنية تعمل على تحقيق وتجسيد القيم الديمقراطية وممارستها، وهو ما يؤدي إلى الترسيخ الديمقراطي، أي أن الديمقراطية والأمن وجهان لعملة واحدة two sides of the same coin.

- تعزيز الأمن الإنساني عبر الممارسة الديمقراطية.

تساهم الديمقراطية بما توفره من آليات في إرساء دعائم الأمن الإنساني عبر مجموعة من الميكانيزمات التي تعمل على تعزيز الأمن الإنساني: " التحرر من الخوف والحاجة يتم عبر الممارسة الديمقراطية".

إن تفعيل المبادئ الديمقراطية Democratic principles هو خطوة بإتجاه تحقيق الأمن الإنساني، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم، وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون[25] القادرة على خلق نظام جودة سياسية تلغي شروط التعسف Arbitrariness والتجاوز والفساد والقهر، كما أنه بإمكان الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية للحكم الديمقراطي الرشيد، الإستجابة الإيجابية لمتطلبات الأمن الإنساني من خلال تحقيق أكبر قدر من المتطلبات والحاجيات الأساسية basic needs.[26]

فالأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية يتجسد أساسا في ضرورة ضمان مقومات الأمن البشري ومعايير حقوق الإنسان الأساسية غير قابلة للتجزئة على خطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعد تعزيز هذه الحقوق بمثابة أركان أساسية لتفعيل الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني.[27]

تؤكد أجندة الأمن الإنساني Human security agenda على ضرورة التحرر من التهديدات المخيمة على حياة الأفراد بتفعيل مضامين الديمقراطية

وحقوق الإنسان، وهي المفاهيم التي تتشابك ببعضها البعض، وتمثل الأساس الذي يستند عليه تصور نموذج من المجتمعات التي تعمم فيها القيم الإنسانية، وتحقق التنمية في أبعادها الشاملة، ومن ثمة إضفاء الطابع الإنساني على الأمن عن طريق تعميم ممارسة المجتمع لتلك القيم.(28)

و يمكننا إجمال العلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في النقاط التالية: (29)

- تتيح الديمقراطية حماية الأمن الإنساني عبر الضمانات المؤسساتية والمساواةequality أمام القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين الناس من الرعاية الصحية Healthcare والتعليم Education وفرص كسب العيش.

- تكمن مصار إنعدام الأمن الإنساني في الإقصاء، وعدم الوصول إلى السلطة، وغياب مشاركة المجتمع المدني في عمليات المساءلة الاجتماعية والبرامج الطموحة والفعالة للأحزاب السياسية في ظل ضعف آليات الديمقراطية خاصة في المجتمعات النامية.

- الديمقراطية تساعد على تلبية الحاجيات البشرية، ويتعلق الأمر بتحديات التنمية والحد من عدم المساواة الاجتماعية.

- تساعد الممارسة الديمقراطية على ترسيخ قيم التسامح والتعايش، وإعطاء صوت لأولئك الذين يشعرون بالتهميشsocial exclusion.

- إن بناء الديمقراطية يساهم في تفعيل الكرامة الإنسانية human dignity، من خلال تحسين آداء النظام السياسي في تلبية المطالب الاجتماعية بدون إقصاء أو تهميش لمختلف طبقات المجتمع.

- تتمحور الديمقراطية حول السلطة السياسية، والشرعية، والمساءلة وهي مجموعة المقومات التي تضمن الإستجابة الفعالة لمتطلبات الأمن الإنساني.

وهنا نستطيع أن نجد العلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني، من خلال نهوض الحكم الديمقراطي بالتنمية وإستخدام مؤشرات حقوق الإنسان Human rights indicators في السياسات التنموية Development policies، عن طريق جمع طاقات النظام الديمقراطي لأداء مهام معينة مثل:

القضاء على الفقرPoverty eradication، حماية البيئة environment protectionوتوفير مختلف مقومات الأمن الإنساني الأخرى، على أن يضمن المجتمع المدني ضرورة تحديد إحتياجات الناس، ومساءلة الحكومة أمام شعبها ومساءلة أفراد الشعب أمام بعضهم، وبذلك تصبح الديمقراطية الأداة الفاعلة في تعزيز الأمن الإنساني.(30)

رابعا: الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني للدول العربية في ظل تحديات العولمة.

- تكريس البناء الديمقراطي التعددي المحقّق لشروط الأمن الإنساني العربي.

تساهم المبادئ والقيم التي تنطوي عليها الديمقراطية في تعميق وترسيخ الأمن البشري عبر سلسلة إجراءات ومتطلبات، أهمها توسيع دائرة المشاركة السياسية وتمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار والوصول إلى السلطة، وجعل النظام السياسي أكثر عرضة للمساءلة من قبل المواطن العادي، مما يجعله أكثر إستجابة للإحتياجات الإنسانية، بحيث يرفع القهر السياسي Political repression، مما يؤدي لزرع قيم الأمن الإنساني وتوسيع الخيارات البشرية.(31)

إن الصلة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في السياق العربي، ترتبط بحماية وتعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لمنع الصراعات في المنطقة العربية وإقامة سلام ديمقراطي، حيث تنطوي إستراتيجات البناء الديمقراطي على توسيع الخيارات ومواجهة تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، بطريقة تؤدي إلى مواجهة التوترات السياسية الناجمة عن تحديات العولمة المهددة للأمن الإنساني، خاصة في الدول التي تعيش مرحلة الإنتقال نحو الديمقراطية، والتي تصطدم مع ممارسات منظومة القيم التسلطية والشمولية التي يغلب عليها الطابع الجهوي والعرقي.(32)

يستدعي تفعيل الأمن الإنساني إدراج منطق الديمقراطية في تعريف طبيعة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النظام السياسي العربي

ومحيطه الإقليمي والعولمي حيث تقتضي منظومة الأمن الإنساني بناء الديمقراطية العربية من خلال جملة شروط، نذكر أهمها[33]:

- مركزية المواطن العربي في البناء الديمقراطي Democratic Structure مما يجعله مصدرا للمشروعية السياسية وهدفا وظيفيا أساسيا لكل نشاطات الدولة.

- جعل المواطنة البوصلة الأساسية المحددة لفلسفة الدولة والمجتمع وكل الخيارات الكبرى للنظام السياسي.

- خلق آليات المشاركة السياسية والمحاسبة الديمقراطية الكفيلة بمنع الفساد والقهر السياسي.

- جعل العدالة في التوزيع والمساواة في الفرص القيمة المحورية في عملية البناء الديمقراطي لخلق مستوى إندماج وطني National Integration كفيل بتحقيق إنسجام سوسيو سياسي وثقافي يشكل دعما للأمن الإنساني.

- جعل الديمقراطية قيمة وممارسة وثقافة وقناعة تكرس في تصور عربي شامل لدولة المواطنة التي تحقق الكرامة الإنسانية، وإرتقاء الدول العربية إلى مصاف الدول الفاعلة سياسيا وأخلاقيا، فالديمقراطية قوامها الإنسان وهدفها تنمية كرامة الإنسان.

يعتبر البناء الديمقراطي جزء لا يتجزأ من المبادرات الرئيسية لإستدامة الأمن الإنساني في المنطقة العربية، غير أن هذا يصطدم في كثير من الأحيان مع عواقب سياسية ودراماتيكية ساهمت في تعميق أزمة الأمن الإنساني، ولهذا يتوجب إتخاذ التدابير الرامية إلى حماية المواطن العربي من القهر في أبعاده المختلفة، وذلك من خلال الربط بين البناء الديمقراطي ومنع الصراعات، والتحول من الصراع بين الطوائف والجماعات إلى عملية تنافس بين القوى والتيارات السياسية المختلفة في ظل حكم القانون، وإنفتاح السلطة على المجتمع، مع ضرورة إتفاق النخبة Elite pact على تغيير نمط السياسات العامة للدول العربية بطريقة تتلاءم مع القيم الديمقراطية الغربية، وهذا لا يعني تصدير أو إستيراد المنتج الديمقراطي، أو فرض نماذج غربية على المنطقة

العربية، بل إستراتيجية بناء ديمقراطي تحقق الأمن الإنساني بطريقة تتلاءم مع واقع المنطقة العربية وتستجيب لتحديات العولمة.[34]

فالديمقراطية من هذا المنظور هي الإطار السلمي لبناء منطق الأمن الإنساني وترتيب علاقات تقدم الدول العربية، وتمنح المواطن حقوقه الأساسية، فالمجتمعات العربية في ظل العولمة تعيش صراعات متداخلة، تستلزم عليها الأخذ بالنظام الديمقراطي كضرورة تاريخية حيث أنها وحدها القادرة على مَأسسة وقولبة الأمن الإنساني إلى واقع ملموس، كما أن الممارسات الديمقراطية الحرة والإعتراف بالتنوع والتعدد والإختلاف، هي من الشروط الأساسية لقيام دولة المؤسسات السياسية المؤطرة لعمليات البناء الديمقراطي التعددي، عن طريق نقل الديمقراطية من مجرد إعتبارها آلية جاهزة للتطبيق ضمن المواصفات والحدود الشكلية، إلى ديمقراطية مؤصلة متناغمة مع مستوى تطور البني السوسيو ثقافية والاقتصادية والسياسية والمحلية، ومتكاملة مع مكوناتها وخصوصياتها، ومستجيبة لمتطلبات وتحديات الأمن الإنساني العربي.[35]

بوجه عام يتمثل جوهر الأمن الإنساني في إحترام وتشجيع المبادئ الديمقراطية مما يسمح للمواطن بالمشاركة في بناء الحكم، بما يكفل سماع أصواتهم، من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية building democratic institutions مستقرة وقادرة على فرض حكم القانون وتحقق الرفاهية لجميع المواطنين، وحياة كريمة قوامها مستوى معيشي لائق ومستوى صحي ومعرفي متقدم، وهذا لن يتم إلا بعولمة الأمن الإنساني، عبر البناء الديمقراطي التعددي، وبذلك يصبح العالم العربي بيئة آمنة مواتية للتنمية، عن طريق تفعيل هذه القيم إلى ممارسات واقعية[36] تخفف من التهديدات الكثيرة للأمن الإنساني العربي، وتحقق مطالب البناء الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ محاربة أشكال التمييز والإضطهاد والقهر، وتصفية العلاقات التقليدية في العملية السياسية، والإنتقال من مفهوم الجماعة إلى مفهوم المواطنة، ومن مفهوم الملة الديني إلى مفهوم الأمة العلمانية والديمقراطية، ومن الفئوية إلى التجانس

المجتمعي، وهي متطلبات سيرورة بناء دولة المؤسسات المحققة لشرط الديمقراطية الضامن لإستدامة الأمن الإنساني في الأقطار العربية.[37]

- الديمقراطية كخيار إستراتيجي للنهوض بالأمن الإنساني في العالم العربي.

يمكن للنظام الديمقراطي أن يساعد الدول العربية على التغلب من هواجس الأمن الإنساني في ظل إفرازات العولمة كنظام غربي ساهم في تكريس الأزمات العميقة التي مر بها العالم خاصة على الصعيدين التنموي والأمني، وإمتد الأمر إلى المساهمة في تفكيك وإنهيار أغلب الدول العربية تحت وطأة نتائج فوضى الربيع العربي التي مثلت إنتكاسا قويا للمسار الديمقراطي وتعثرا أمنيا إنسانيا بسبب غياب المنظومة القيمية الديمقراطية لدى المواطن العربي، وغياب الإستراتيجيات الحقيقية والفعالة للنهوض بالدول العربية نحو الفعل الديمقراطي كخيار إستراتيجي لحل معضلة العرب نحو التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

إن مطلب الكرامة الإنسانية في العالم العربي يتطلب مجموعة من الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية التي تستند إليها المنظومة الديمقراطية في تفعيلها لميكانيزمات الأمن الإنساني، وتندرج ضمن هذه الإستراتيجيات، ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الفعلية لجميع المواطنين في العمليات الهادفة إلى تطبيق ومتابعة القرارات التي لها تأثير مباشر على حياة الإنسان ووجوده، ودمج المواطن لقيم الديمقراطية والأمن الإنساني في ممارساته وسلوكياته والإقتناع بأن إحترام كرامة الإنسان ليس هدية يتكرم بها صانع القرار، ولا غنيمة يفتكها المواطن، بل هي حق مشروع ومكتسب يتمتع بها جميع الأفراد دون تمييز في إطار دولة المؤسسات وحكم القانون والمواطنة للجميع.[38]

تعمل السياسات العامة الديمقراطية على الحد من المعضلة الاقتصادية والاجتماعية والطبقية وأشكال التمييز الأخرى المهددة للأمن الإنساني، حيث تعمل السياسات العامة على تطوير آليات المساهمة في تحقيق كرامة الإنسان، من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وتوسيع الفرص التشاركية وإقامة العدالة

الاجتماعية وتحقيق إندماج[39] عميق يضمن إستدامة الأمن البشري في العالم العربي، من خلال إنشاء هيكل فوق قومي Supranational union يتكفل بضمان وإذعان الدول العربية لقيم الأمن الإنساني والقضاء على تهديداته، بحيث أن إنشاء هذا الهيكل المؤسساتي في إطار السياق العربي يمكننا من العمل على مواجهة بعض المشاكل (التصحر، التلوث، الإجرام، الإرهاب، التطرف...)، وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتحرر من الخوف والتحرر من العوز.[40]

و لتعزيز إستراتيجيات البناء الديمقراطي من أجل صون كرامة الإنسان في البلدان العربية، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات التي تعمل على تشجيع ونشر منظومة التربية الديمقراطية وثقافة الأمن الإنساني والسلام والمواطنة للحد من العنف المجتمعي، وهي المسؤولية الملقاة على عاتق كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إستثمار الموارد من أجل إرساء قيم التعايش السّلمي، وفتح مجال للحوار بين كل أطياف المجتمع من خلال آليات رسمية وغير رسمية لنقاش عقلاني حول تجسيد قيم المواطنة الكاملة، ونشر ثقافة السلم والعدالة والمساواة عبر الأجيال كخطوة أولى للإعتراف بدور الديمقراطية في بناء ميكانيزمات الأمن الإنساني[41].

إن نشر ثقافة الديمقراطية كمدخل لتعزيز الأمن الإنساني في الدول العربية، ليس مجرد إصدار القوانين أو إجراءات انتخابية، أو ترتيبات سياسية مؤسساتية، بل هي إلتزام حقيقي من قبل النخبة الحاكمة بتفكيك ثقافة التسلط وإحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، وتقديم التنازلات الضرورية لإستكمال المسار الديمقراطي، وإحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم والثقافة والإعلام[42]، ووضع عقد اجتماعي جديد new social contract عبر دستور ديمقراطي يعبر عن مجموع المصالح الاجتماعية المختلفة، ويرسخ معاني المشاركة والمساواة والحرية والعدالة والرفع من درجة الوعي بأهمية منظومة القيم الديمقراطية في تفعيل الأمن الإنساني العربي، من خلال تطوير قيم الأمن

الإنساني من مجرد خطابات نخبوية إلى ممارسات جماهيرية، وإدماج قيم الحرية في عملية بناء منطق أمن إنساني عربي مستدام.(43)

ولترسيخ مفهومي الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية، نحتاج إلى مدخل معرفي وأخلاقي، يكرّس قيم التضامن والتسامح في المجتمعات العربية، وإدراج الأمن الإنساني في المقررات الدراسية والأنظمة التربوية، وتجنيد مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في دعم سياسات الأمن البشري بالمشاركة مع القطاع الخاص في نشر ثقافة الديمقراطية والأمن البشري على أوسع نطاق(44)، ويمكن أن نستند إلى مقاربة Wolfgang Merkel حول الديمقراطية المتضمنة، التي تؤكد على ضرورة ترسيخ القيم الديمقراطية في مجتمعات مابعد الإستبداد بطريقة مستدامة تعتمد على إعطاء الأولوية للجانب التربوي، من خلال سياسات تعليمية ذات كفاءة عالية، مع ضرورة إحترام سيادة القانون، وتفعيل دور المجتمع المدني(45).

ويبقى السؤال المطروح، هل هناك مخرج من الأزمة الديمقراطية وتهديدات الأمن الإنساني في العالم العربي؟، حيث تجيب "**مارينا أوتاوي**" Marina Ottaway إجابة دقيقة تعتمد فيها على نظرية فيلسوف العلم الأمريكي "**توماس كون**" Thomas Samuel Kuhn في كتابه المعروف "بنية الثورات العلمية" وخصوصا مفهومه للنموذج المعرفي، فتقول أنه: " لم يحدث تحول في النموذج المعرفي البنائي في العالم العربي وهو الإستئثار بالسلطة المطلقة وينشأ نموذج معرفي جديد يعتمد على مبدأ توزيع السلطة"(46)، أو على حد تصور الخبير الإستراتيجي محند برقوق، الذي يرى بأنه ينبغي جعل الأمن الإنساني ومنطق الديمقراطية التشاركية الأساس العملياتي والمعياري للتنشئة السياسية، بتطوير مادة تربوية وإعلامية وتوجيهية هادفة لإنتاج مجتمع يقوم على السلم الاجتماعي والإختلاف الفكري والحوار السياسي وتطوير نظام التدقيق الديمقراطي Democratic Audit لتحديد مستوى شفافية ومحاسبة النظام السياسي، من أجل الوصول إلى المجتمع الديمقراطي التعددي الذي أساسه العدالة في التوزيع والكفاءة والإستحقاق.(47)

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها الثلاث تحليل إشكالية الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة مع التركيز على حالة العالم العربي، وذلك عبر محاولة الإجابة عما إذا كان هناك قدرة للدول العربية على إرساء الديمقراطية من أجل تحقيق الأمن الإنساني في ظل تحديات العولمة، وقد سمح ذلك بتحديد مفاهيم الدراسة، فضلا عن رصد واقع ومتطلبات تعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني في الأقطار العربية، ومن هذا المنطلق توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- تساهم آليات الديمقراطية في إرساء دعائم الأمن الإنساني، عبر مجموعة من المسارات تتمثل في تمكين المواطن من المشاركة في إدارة الحكم، وبناء دولة المؤسسات القادرة على توفير الضمانات الدستورية والسياسية للحكم الديمقراطي كمدخل لترسيخ قيم التسامح والتعايش وتحسين أداء النظام السياسي في الإستجابة الفعالة لمتطلبات الأمن الإنساني.

- الممارسات الديمقراطية تعتبر شرط لقيام دولة المؤسسات في العالم العربي، المؤطرة لعمليات البناء الديمقراطي التعددي، بنقل الديمقراطية من مجرد إعتبارها آلية شكلية للحكم إلى ديمقراطية مؤصلة متناغمة مع الواقع العربي.

- إن نشر قيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني في المنطقة العربية، ليس مجرد إصدار القوانين أو ترتيبات دستورية، بل هي إلتزام حقيقي من النخبة الحاكمة بإحترام القيم الديمقراطية وتفكيك ثقافة التسلط والإلتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية.

هوامش البحث:

(1)- نعيمة بن دومية، "الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الراشد"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد2، جامعة خنشلة، ماي2014، ص114.

(2)- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2007، ص128.

(3)- غراهام إيفانز وتوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص164.

(4)- صالح حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح ومعاييره"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006، ص108.

(5)- علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص14.

(6)- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2002، ص29.

(7)- Andrew Kuper, **Democracy beyond borders: justice and representation in global institutions**, New york: Oxford University Press, 2004, p 99.

(8)- ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، **المستقبل العربي**، العدد 356، أكتوبر 2008، ص28.

(9) - Felia Allim and Renate Siebert, **Organized Crime and the challenge to Democracy**, United Kingdom: Routeldge group, 2003, p14.

(10)- United Nation Development Program, **Human Development Report 1994**, "New Dimensions of Human Security", New york, oxford university press, 1994, P26.

(11)- علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، "الهيمنة الإقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد4، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ماي 2003، ص7.

(12)- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009، ص39.

(13)- برنامج الأمم المتحدة، **لجنة الأمن الإنساني**، "أمن الإنسان الآن"، نيويورك، 2003، ص4.

(14)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009**، "تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية"، بيروت: شركة كركي للنشر، 2009، ص25.

(15)- برنامج الأمم المتحدة، **لجنة الأمن الإنساني**، "أمن الإنسان الآن"، نيويورك، 2003، ص4.

(16)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009**، مرجع سبق ذكره، ص25.

(17)- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، مرجع سبق ذكره، ص139.

(18)- Richard Jolly and Deepayan Basu ray, "The Human Security from Work and National Human", **Development Reports**: NHDR, occasional paper5, United Nations Development Programme, May 2006, P133.

(19) - محمد سعد أبو عامود، "**الديمقراطية والأمن**"، تم تصفح الموقع في: 2016/1/12. www.policemc.gov.bh/.../41bd872c-b918-43aa-ad8b

(20)- جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب البادرة"، في: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 428، 429.

(21)- نجدت صبري ناكرة، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، الأردن: دار دجلة، 2011، ص161.

(22)- محمد سعد أبو عامود، "أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والأمن"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 60، 2015/10/02، ص ص3-4

(23)- ستيف سميث وجون بيليس، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

(24)- علي إسماعيل مجاهد، " الأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية والشعور بها"، **جريدة الأيام**، البحرين، العدد 8812، 26 ماي 2013، تم تصفح الموقع في: 2016/1/14 /http: //www.alayam.com/alayam/Variety/243242

(25)- عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، " الديمقراطية والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، جامعة بغداد، 2013، ص 12.

(26)- محند برقوق، " **الأمن الإنساني: مقاربة إيتمو- معرفية**" http// boulemkahel.yolasite.com/.

(27)- Bertrand G Ramcharan, "Contemporary Human Rights idea", in Christian Tomuschat, **Human Rights between Idealism and Realism**, second edition, New York: Oxford University Press, 2008, p60-61.

(28) - شبكة الأمن البشري، " **الديمقراطية والأمن البشري**"، فينا: المركز الاوروبي للتدريب والبحث في مجال جقوق الإنسان، 2003، ص 313. تم تصفح الموقع في: 18 /2016/1 www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/.../Arabic Version HRE Manual.pdf

(29)- International Institute for Democracy and Electral Assistance, "**Democracy, Conflict and Human Security** ", Stckholm: IDEA , 2006,

pp5,6. http: //www.idea.int/publications/dchs/upload/Inlaga.pdf accessed: 18/1/2016

(30)- عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، مرجع سبق ذكره، ص ص13، 14.

(31)-Pippa Norris, **"Does democratic governance determine human security "** accessed: 9/7/2016. https://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Books/Why%20Democratic%20Governance.htm

(32) -Abdallah saaf, **Violence politique et paix dans le monde arabe.** Paris: Institut d'études de Sécurité de l'Union Européenne, Octobre 2010, p85.

(33)- محند برقوق، "**الديمقراطية والتنمية**"، مرجع سبق ذكره.

(34)-Abdallah saaf, op -cit, p86.

(35)- نغم نذير شكر، "البناء الديمقراطي - العراق نموذجا-"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 28، جامعة بغداد، 2005، ص ص149، 152.

(36) - وليد عبد جبر، "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة"، **مجلة كلية التربية**، العدد 6، جامعة واسط، 2009، ص204، 206.

(37)- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، القاهرة: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص ص 1061، 1065.

(38)- البشير شورو، **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**، باريس: منظمة اليونيسكو، 2005، ص ص82، 100.

(39)- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، "نحو سياسات إجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن"، **تقرير منظمة إيكواس**، 2005، ص ص8-9.

(40)- البشير شورو، مرجع سبق ذكره، ص ص84، 85.

(41) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2016**، "الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، ص ص 151، 153، 154.

(42)- زياد سمير وزكي الدباغ، **"العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"**، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 9، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، سبتمبر 2009، ص ص 464، 465.

(43)- محسن عوض، "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري"، **المستقبل العربي**، العدد388، جوان 2011، ص76.

(44)- البشير شورو، مرجع سبق ذكره، ص101.

(45) - Wolfgang Merkel, ."Embedded and Deffective Democracies". Democratization, Vol 11, N05, December 2004 .p55.

(46)- عبد الإله بلقزيز، **"أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"**، تم تصفح الموقع في: 2016/1/29.

www.swissinfo.ch/media/cms

(47)- محند برقوق، "**الرشادة السياسية: مقاربة معرفية**"، ص5. تم تصفح الموقع في: 2016/7/18.

http://www.politics-dz.com/threads/alrshad-alsiasi-mqarb-myrfi-doc.1076